

مآزق مصر في غزة

إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 91
القاهرة/واشنطن/نيويورك/بروكسل ، 16 أيار/مايو 2024. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ تطرح حرب غزة تحديات عدة على مصر – من احتمال أن تؤدي العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى دفع حشود من الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء إلى تداعيات على الاقتصاد المصري الهش أصلاً.

ما أهمية ذلك؟ حتى الآن، وظفت القاهرة الأزمة لمصلحتها، حيث استغلت المخاوف الغربية من أن ما يحدث في قطاع غزة من شأنه أن يزعزع استقرار مصر. لكن يبقى خطر امتداد الصراع قائماً، ويمكن للمساعدات المالية التي تلقتها مصر أن تغطي على المشاكل الاقتصادية التي تحتاج إلى تغيير بنيوي لحلها.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على العواصم الغربية الاستمرار في رفض أي فكرة لتجسير الفلسطينيين قسرياً من قطاع غزة والضغط على الأطراف المعنية لوقف الأعمال القتالية. وينبغي على المؤسسات الدولية، والجهات المانحة – ومثالياً – العواصم الخليجية التي تقدم المساعدات لمصر أن تضغط لإجراء إصلاحات، ولا سيما تخفيف قبضة الجيش على الاقتصاد، وهو الأمر الحيوي لتحقيق الاستقرار بعيد المدى.

I. لمحة عامة

لقد أحدثت حرب غزة توتراً كبيراً في مصر، مع مراقبة القاهرة للكارثة الإنسانية على حدودها الشرقية وقلقها حيال امتدادها إلى الداخل المصري. منذ بدأ القتال، ساورت القادة المصريين مخاوف من أن العمليات العسكرية ستجبر مئات آلاف الفلسطينيين على النزوح إلى شبه جزيرة سيناء، لكن الصراع يطرح تحديات أخرى أيضاً؛ فقد أدى إلى إخراج كميات من العملة الصعبة من الاقتصاد، الأمر الذي يعمق الصعوبات التي تواجهها مصر. لقد حصلت السلطات على مهلة جزئية، حيث أمنت استثمارات جديدة من الخليج ومساعدات من دانتين أجنب آخرين، وذلك باللعب جزئياً على المخاوف الغربية من حدوث ارتفاع كبير في عدد المهاجرين إلى أوروبا. لكن لم يتم تجاوز جميع المخاطر بعد. فمع تصعيد إسرائيل لتوغلها في مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة، ينبغي على شركاء مصر الغربيين أن يستمروا في التحذير من النزوح من القطاع، وأن يستمروا في دفع كلا الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية وإدخال المساعدات المنقذة للحياة بسرعة. من خلال تقديم المساعدات والاستثمار في مصر، ينبغي على الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومثالياً دول الخليج، أن تضغط لإحداث إصلاحات اقتصادية بنيوية، دون أن تغض النظر عن التغيير السياسي، حيث يبقى كلاهما حيويلاً لاستقرار البلاد على المدى البعيد.

منذ بداية الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023، رفضت مصر بقوة الفكرة التي طرحها عدة مسؤولين إسرائيليين بوجوب انتقال فلسطيني غزة إلى سيناء، حرصاً منها على تجنب أزمة لاجئين من شأنها أن تهدد أمنها الوطني وتفاقم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ينبع موقف القاهرة من التضامن المبدئي مع القضية الفلسطينية والشكوك التاريخية بالنوايا الإسرائيلية حيال الفلسطينيين. لكن المسؤولين المصريين قلقون أيضاً من أن تدفقاً للفلسطينيين، بما في ذلك المقاتلين، إلى سيناء من شأنه أن يعيد إحياء التمرد الجهادي الذي عصف بشبه الجزيرة لوضع سنوات. لقد اتخذ الشركاء الغربيون، على الأقل منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2023، موقفاً واضحاً ضد النزوح، بينما ظل التهديد الفعلي لحدوث النزوح بين مد وجزر. لكنه يبقى على رأس قائمة الهواجس المصرية، ولا سيما بالنظر إلى التصعيد القائم في رفح.

لقد انخرطت مصر بفعالية في الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب؛ إذ توسّطت، مع قطر، بين إسرائيل وحماس سعياً إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار من شأنه أن يسمح بتبادل للرهائن/الأسرى وزيادة المساعدات الإنسانية لغزة بشكل كبير. لقد وفرت مثل هذه الدبلوماسية لمصر، كما في جولات القتال السابقة في القطاع، فرصة لإثبات استمرار أهميتها للولايات المتحدة والدول الأخرى كوسيط محتمل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. لكن الحرب أجبرت القاهرة أيضاً على النظر في ترتيبات سياسية وأمنية محتملة جديدة لقطاع غزة.

رغم أن المسؤولين يحجمون عن التحدث بالتفصيل عن هذا الموضوع في غياب وقف لإطلاق النار، فإنهم واضعون في أن مصر تأمل، حالما تنتهي الحرب، بأن تتمكن من دفع إسرائيل والفلسطينيين نحو استئناف المحادثات الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة.

لقد كان للصراع في قطاع غزة تداعيات محلية مهمة، ولا سيما أنه، حتى قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت مصر تترنح جراء ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم الديون. في الأشهر الأولى للحرب، شهدت مصر انقطاعات حادة في العائدات من صادرات الغاز الطبيعي، والسياحة ورسوم العبور في قناة السويس، وفي الحالة الأخيرة بسبب القلق في أوساط صناعة الشحن بشأن هجمات حوثي اليمن في البحر الأحمر. ناشدت الحكومة الشركاء الأجانب لإغايتها، وحصلت على تمويل جديد من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إضافة إلى استثمارات كبيرة من الإمارات العربية المتحدة. وقرت لها تلك الأموال مهلة مؤقتة، إذ جنبتها الانهيار الاقتصادي. لكن من غير الواضح إلى متى ستستمر مزاياها. كما أن مكانة الرئيس عبد الفتاح السيسي بين المصريين ليست مؤكدة، بالنظر إلى أن التعبير عن الغضب الشعبي بشأن الحرب قد يتيح مجالاً للاحتجاجات الموجهة ضد الحكومة بسبب الأحوال المعيشية التي تزداد قسوة.

ينبغي على شركاء مصر الأجانب أن يستمروا في رفض أي نزوح جماعي من غزة والضغط لإنهاء الحرب هناك، واستغلال دعمهم لمصر من أجل تشجيعها على إجراء إصلاحات. تشكل الخسائر البشرية المروعة سبباً كافياً لفعل كل ما هو ممكن لوقف الحرب، لكن الصحيح أيضاً هو أن مخاطر امتدادها إلى مصر ستستمر ما دامت الحرب قائمة. حتى الآن، استعملت القاهرة مآزق مصر للحصول على مساعدات واستثمارات من شركاء قلائق بشأن استقرارها، لكن تلك المقاربة قد لا تصمد بمرور الوقت. يبقى الاقتصاد هاجساً، بالنظر إلى أن مصر بحاجة إلى ما يكفي من العملات الأجنبية للوفاء بالتزاماتها بسداد الديون في المستقبل. يعد خلق ميدان تنافس منصف بين الشركات المملوكة للدولة (ولا سيما التي يملكها الجيش) والقطاع الخاص أمراً جوهرياً لتعزيز نشاط الأعمال. ومثالياً أيضاً، يمكن للحكومة أن تطلق تحركات لفتح الفضاء العام، بالسماح للمجتمع المدني وأحزاب المعارضة بتنظيم أنفسها بحرية وإطلاق سراح السجناء السياسيين، على سبيل المثال. سيكون إقناع حكومة السيسي بتبني مثل هذه الإصلاحات الاقتصادية والسياسية أمراً صعباً، لكن فعل ذلك حيوي لصمود مصر في وجه الصدمات الراهنة والمستقبلية.

II. خطوط مصر الحمراء في غزة

منذ بدأت إسرائيل بقصف قطاع غزة، مباشرة بعد الهجوم الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تمثلت أولوية مصر في إحباط أي احتمال لحدوث نزوح جماعي للفلسطينيين إلى سيناء. منذ البداية، خشيت القاهرة من أن إسرائيل يمكن أن تسعى إلى طرد سكان قطاع غزة، أو إلى خلق ظروف تدفع إلى هروبهم من خلال القصف المكثف وغير التمييزي الذي يدمر البنية التحتية المدنية. في المراحل الأولى للقتال، ووسط قرع طبول الدعوات من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين لإخراج الفلسطينيين من القطاع، تزايد قلقها.¹ ساهم موقف واضح ضد النزوح تبنته الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون الآخرون، منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر، في تهدئة المسؤولين المصريين، لكن مخاوفهم عادت إلى الظهور مع تعثر محادثات وقف إطلاق النار على مدى شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. وقد فاقمت العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية حالياً في رفح من الهواجس حيال طرد الفلسطينيين.

يقول المسؤولون المصريون، من الرئيس السيسي نزولاً إلى مسؤولين آخرين، وعلى نحو متكرر، إن أي فعل من هذا القبيل سيمثل تجاوزاً لخط أحمر.² لم يحددوا بدقة الكيفية التي سيكون عليها رد مصر في حال تجاوز ذلك الخط، لكن لا شك في أن العلاقة مع إسرائيل ستتدهور. في المجالس الخاصة، يشير الدبلوماسيون المصريون إلى أن القاهرة قد تمضي إلى حد تعليق معاهدة السلام لعام 1979 التي أنهت عقوداً من الأعمال القتالية الرسمية بين البلدين.³

¹ انظر، "Can Efesoy, 'Israeli officials accused of inciting war crimes in Gaza with violent rhetoric'", Anadolu Agency, 18 November 2023.

² في خطاب ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر، أكد السيسي على "الموقف المصري الراض والهادئ لمخططات تهجير أشقائنا الفلسطينيين قسراً، سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية إلى مصر والأردن". خطاب عبد الفتاح السيسي، "فعالية تحيا مصر، تحيا فلسطين"، الرئاسة المصرية، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

³ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونيسان/أبريل 2024. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين مصريين وغربيين، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023. بعد

يتجذر الموقف المصري جزئياً في المبادئ؛ إذ لا تريد القاهرة أن يُنظر إليها على أنها تساعد في جريمة تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية وتطلعاتها السياسية. لطالما كان المسؤولون المصريون يخشون من تكرار لأحداث عام 1948 (المعروفة بالنكبة)، عندما أُجبر اللاجئون الفلسطينيون على النزوح من وطنهم ومنعوا من العودة لاحقاً من قبل الدولة الإسرائيلية الجديدة. إن نكبة أخرى يمكن أن تجبر مصر على إيواء عدد كبير من اللاجئين من قطاع غزة على نحو دائم.⁴ وقد ينقل ذلك عبء القضية الفلسطينية على نحو أكبر إلى الدول العربية. وسيمتثل الشكل الأكثر شمولاً لنقل العبء فيما يسمى حل الدول الثلاث، حيث تسعى إسرائيل إلى إعادة السيطرة على قطاع غزة إلى مصر وإعادة أجزاء من الضفة الغربية إلى الأردن.⁵ صحيح أنه يبدو أن هذه الأفكار مبالغٌ بها، لكن المسؤولين المصريين يشكّون في أن إسرائيل، أو على الأقل أجزاء من كيانها السياسي، لديهم مثل هذه الخطط بعيدة المدى بالتحديد.⁶ إن عملية طرد أو تهجير أخرى ستنتهي أخيراً أي أمل بقيام دولة فلسطينية، وهي قضية يشعر المصريون بالتضامن العاطفي الصادق معها.

لكن داخل المؤسسات الرسمية المصرية تختلط مسائل المبادئ بمخاوف أمنية عميقة. خسرت مصر شبه جزيرة سيناء لإسرائيل في حرب عام 1967، واستعادتها كاملة فقط في عام 1982، بعد حرب عام 1973 والدبلوماسية التي نتجت في معاهدة السلام لعام 1979. خلال فترة الحكم المبتورة للرئيس محمد مرسي العضو في الإخوان المسلمين (2012-2013)، شكّت الأجهزة الأمنية في أنه قد يتواطأ مع حماس، وهي فرع من الإخوان المسلمين، لإقامة تحالف إسلامي في سيناء.⁷ لم يحدث ذلك، لكن نسخة من السيناريو نفسه تُورق المسؤولين الأمنيين اليوم. فعلى مدى عقود، أحدثت تمرد جهادي مرتبط أحياناً بتنظيم الدولة الإسلامية اضطراباً كبيراً في شمال سيناء، بالتعاون أحياناً مع متشددين في قطاع غزة – لكن ليس مع حماس، التي تعارض تنظيم الدولة الإسلامية – ويخشى المسؤولون من أن تدفقاً للفلسطينيين إلى شبه الجزيرة من شأنه أن يجعل ذلك التمرد أكثر جراءة.⁸ كما أنهم قلقون من أن وجود تجمع سكاني فلسطيني كبير في سيناء سيحولها إلى منصة لانطلاق هجمات ضد إسرائيل، الأمر الذي سيضع مصر في موقف لا تحسد عليه، حيث ستضطر إلى قمع مثل ذلك النشاط أو تتعرض للردود الانتقامية الإسرائيلية.⁹ منذ الأيام الأولى للحرب، نقلوا مثل هذه المخاوف إلى شركاء مصر الغربيين.

لقد تبنت معظم القوى العالمية مواقف واضحة ضد مثل ذلك التهجير. في الأيام القليلة الأولى للصراع، ذكرت وسائل الإعلام أن القادة الأوروبيين كانوا يلوحون بحوافز مالية للمسؤولين في القاهرة، مثل إلغاء الديون، مقابل قبول مصر بلاجئين فلسطينيين.¹⁰ لكن في 15 تشرين الأول/أكتوبر، أشار مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إلى أنه "فيما يتعلق بالسؤال الأكبر عما إذا كان بوسع الذين يغادرون العودة، فإن لدى الولايات المتحدة مقترح بسيط بهذا الصدد: وهو أنه عندما يغادر الناس منازلهم خلال الصراع ... فإن من حقهم العودة إلى تلك المنازل. ... وهذه الحالة ليست مختلفة".¹¹ منذ ذلك الحين، عارضت العواصم الغربية بقوة أي فكرة تنطوي على إجبار الفلسطينيين على الخروج من قطاع غزة.

⁴ دخول إسرائيل إلى رفح، قال مسؤول مصري رفيع إن العملية كانت قد عرضت للخطر معاهدة عام 1979. Israel moves deeper into Rafah and fights Hamas militants regrouped in northern Gaza", Associated Press, 12 May 2024.

⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين مصريين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

⁶ لهذه الفكرة أنصارها. انظر John Bolton, "A 'Three-State Solution' for Middle East Peace", American Enterprise Institute, 15 April 2014 و Gerson Hachon, "The Three-State Solution", The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 19 June 2018.

⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين مصريين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين مصريين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022. Sahar Aziz, "Sinai's role in Morsi's ouster", Sada (Carnegie Endowment for International Peace), 20 August 2013.

⁹ تعليق مجموعة الأزمات، "التهديد الجهادي المتنامي لمصر"، 31 كانون الثاني/يناير 2018.

¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفيين مصريين ودبلوماسيين غربيين، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

¹¹ "Israel's Netanyahu lobbied EU to pressure Egypt into accepting Gaza refugees", Financial Times, 30 October 2023 و Itamar Eichner and Lior Ben Ari, "Israel pressures Egypt to take in Palestinian refugees", Ynet, 31 October 2023.

"Transcript: National Security Advisor Jake Sullivan on 'Face the Nation', Oct. 15 2023", CBS News, 15 October 2023.

القاهرة، من جهتها، ترفض بقوة فكرة أنها يمكن أن تُرشي كي تستقبل اللاجئين الفلسطينيين.¹² وكما قال دبلوماسي أميركي: "ثمة خط أحمر واضح يفرضه المصريون، وسنحترم ذلك".¹³ ويمكن القول إن رفض مصر لفكرة التهجير القسري للفلسطينيين إلى سيناء كان مهماً في ترسيخ إجماع دولي ضد مثل تلك الخطة.

لقد تعمقت مخاوف مصر حيال التهجير الجماعي مع التوغلات الإسرائيلية إلى أجزاء من رفح. في 7 أيار/مايو، سيطرت القوات الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني من معبر رفح الحدودي، وأغلقت مؤقتاً (وأغلقت أيضاً لمدة من الزمن كرم أبو سالم، وهو معبر بين قطاع غزة وإسرائيل، بعد أن قتل هجوم صاروخي لحماس جنوداً إسرائيليين هناك). في الأيام التي تلت، تباطأ تدفق المساعدات إلى القطاع إلى أن كاد يتوقف، الأمر الذي يهدد بتفاقم الوضع الإنساني الرهيب أصلاً.¹⁴

مسؤول أميركي وصف مصر بأنها "غاضبة جداً" حيال هذه التحركات الإسرائيلية.¹⁵ أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً احتجاجياً، يعبر على نحو خاص عن إدانة احتلال إسرائيل للجانب الفلسطيني من معبر رفح.¹⁶ في تعليقاته التي يحذر فيها إسرائيل من شن غزو عسكري شامل على رفح، عبر الرئيس بايدن عن موقف مشابه، ولاحظ أن العمليات الإسرائيلية كانت "على الحدود تماماً. وهي تسبب مشاكل حالياً مع مصر".¹⁷ مع توسع التوغلات الإسرائيلية في رفح، أعلنت مصر نيتها التدخل رسمياً دعماً لدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية.¹⁸ لقد رفضت مصر أيضاً الطلبات الإسرائيلية بالسماح بأن يتم تحويل شحنات المساعدات العابرة من خلالها إلى كرم أبو سالم، خشية أن تشكل هذه الخطوة قبولاً بحكم الأمر الواقع بوجود القوات الإسرائيلية في معبر رفح وتخفيف الضغط الدولي على إسرائيل لوقف عملياتها.¹⁹ تهدد المواجهة بتعميق المحنة الإنسانية لقطاع غزة، وتشكل رعباً للولايات المتحدة وكالات المساعدات التي تأمل بإقناع مصر بتعديل مفاوضاتها، مؤقتاً على الأقل.²⁰

كما ضاعفت توغلات رفح المخاوف من أن يدفع الهلع الفلسطيني في قطاع غزة إلى الاندفاع نحو الحدود. لقد قتل الهجوم الإسرائيلي بالفعل أكثر من 34,000 فلسطيني وهجر 75 بالمئة من السكان البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة داخل القطاع.²¹ لقد سعى كثير من هؤلاء الناس إلى العثور على مأوى في رفح. مسؤول مصري أشار إلى أنه باجبار الفلسطينيين على الاحتشاد في الجنوب، يمكن لإسرائيل أن تجبر القاهرة فعلياً على قبول اللاجئين على أنها الوسيلة الوحيدة لتجنب كارثة إنسانية أكبر.²² بدا أن دبلوماسياً أميركياً يتشاطر هذا الهاجس، عاداً أنه بالنظر إلى الطاقة المحدودة لقطاع غزة على إيواء النازحين وعدم كفاية المساعدات الإنسانية الداخلة إلى القطاع، قد تشعر مصر بضغط متزايدة لإدخال أعداد أكبر من اللاجئين لتخفيف

¹² لقد ظهرت تقارير تفيد بأن بعض المسؤولين المصريين كانوا منفتحين على دراسة العرض، لكن المؤسسة الأمنية رفضت الفكرة بسرعة وحزم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفيين مصريين، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أنكر وزير الخارجية سامح شكري أن حكومته كانت قد درست الفكرة في أي وقت من الأوقات. Abdel Latif Wahba and Tarek El-Tablawy, "Egypt denies debt relief offered to accept Gaza Palestinians", Bloomberg, 16 November 2023.

¹³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أميركي، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
¹⁴ Mehul Srivastava, Mai Khaled and Heba Saleh, "Israel's Rafah attack cuts aid for Gaza to a trickle", *Financial Times*, 8 May 2024.

¹⁵ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، أيار/مايو 2024.
¹⁶ تغريدة لأحمد أبو زيد، الناطق بلسان وزارة الخارجية المصرية، @MFAEgypt، 10:21 صباحاً، 7 أيار/مايو 2024.

¹⁷ Kevin Liptak, "Biden says he will stop sending bombs and artillery shells to Israel if it launches major invasion of Rafah", CNN, 9 May 2024.

¹⁸ تغريدة لأحمد أبو زيد، الناطق بلسان وزارة الخارجية المصرية، @MfaEgypt، 4:01 بعد الظهر، 12 أيار/مايو 2024.

¹⁹ Vivien Yee and Ronen Bergman, "Actions by Israel and Egypt squeeze Gaza aid routes", *The New York Times*, 10 May 2024.

²⁰ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، أيار/مايو 2024.
²¹ تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 244، وقف المجاعة في قطاع غزة، 8 نيسان/أبريل 2024.

انظر أيضاً 6، Mai Khaled and Heba Saleh, "Gazans search in vain for medicines", *Financial Times*, 6 February 2024.

²² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

الظروف المروعة داخل قطاع غزة.²³ بدأ أن مشاهد الفلسطينيين المقتلعين أصلاً من بيوتهم وهم يهربون من مدن الخيام في رفح تستحضر هذا الشبح.

في شباط/فبراير، بدأ أن مصر كانت تتخذ الإجراءات التحضيرية لهذا السيناريو. بدأ أنها بدأت بهدوء ببناء منطقة عازلة على طول الحدود مع قطاع غزة لاستيعاب نحو 100,000 لاجئ، لكن من المفهوم أن تحيط السلطات المصرية غايتها بالغموض.²⁴ أنكر محافظ شمال سيناء في البداية التقارير الواردة بشأن وجود منطقة عازلة، فيما يبدو لتجنب الإحراج، قائلاً إن العمال كانوا يبنون مركزاً لوجستياً للمساعدات الإنسانية.²⁵ وعلى نحو منفصل، أشار وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى أنه في حين أن النزوح الفلسطيني إلى سيناء غير مقبول، فإن مصر ستعامل مع أي واصلين "بإنسانية".²⁶ كما أنكر مسؤول مصري أن عمليات البناء تستهدف النازحين الفلسطينيين، لكنه سرعان ما أضاف أن "هذا لا يعني القول إننا لن نعتني بالنازحين إذا تسبب الهجوم على رفح بتدفقهم".²⁷ يبدو أن المسؤولين يخشون الاعتراف علناً بأنهم يحضرون لمآلات تشمل النزوح الجماعي لأن ذلك يخاطر بالظهور بمظهر إعطاء ضوء أخضر ضمني لإسرائيل، لكن في الوقت نفسه لا يستطيعون المخاطرة بأن يأخذوا على حين غرة بحدث يكون له تداعيات واسعة النطاق على استقرار مصر.

أبرزت الأحداث في رفح خطأ أحمر مصرياً يرتبط بها فيما يتعلق بمحور فيلادلفيا (المعروف أيضاً بمحور صلاح الدين)، وهو شريط ضيق من الأرض يمتد على طول الحدود بين مصر وقطاع غزة.²⁸ في أوقات مختلفة خلال الحرب، أشار المسؤولون الإسرائيليون إلى اعترافهم بالسيطرة على المحور، وأشاروا إلى أن مصر غير قادرة وغير مستعدة لوقف تهريب الأسلحة الذي يحدث تحته.²⁹ عندما انسحبت إسرائيل من غزة في عام 2005، وافقت على ترتيبات أمنية جديدة على طول الحدود بالنظر إلى أن انتشار القوات العسكرية في سيناء محكوم على نحو صارم بمعاهدة عام 1979.³⁰ كجزء من هذه الترتيبات، سُمح لمصر بنشر 750 عنصر حرس مسلحين بأسلحة خفيفة في المحور. وقد وصفت مصر احتمال تعدي إسرائيل على المحور بأنه انتهاك للالتزامات الإسرائيلية بالمعاهدة.³¹ لقد عبر المسؤولون في القاهرة في مجالسهم الخاصة عن عدم ارتياحهم من وجود جنود إسرائيليين بالقرب من منشآت مصرفية حساسة.³² أخيراً، إذا أعادت إسرائيل احتلال الحدود، فإنها ستحظى بسيطرة كاملة على جميع المعابر من وإلى قطاع غزة.

تزيد جميع السيناريوهات المذكورة أعلاه من حدة شعور مصر بالهشاشة، الذي تنامي على مدى سنوات مع تراجع نفوذها الإقليمي، رغم أنه ما يزال كبيراً. تسارعت كلا النزعتين – التصور بتنامي التهديدات وتراجع النفوذ – في أعقاب الانتفاضة المصرية عام 2011، التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، الذي كان قد حكم منذ عام 1981. استمرت الاضطرابات مع إزاحة الجيش لمرسي، الذي كان حزبه، حزب الإخوان المسلمين قد فاز في أول انتخابات في حقبة ما بعد مبارك. اليوم، عززت الحرب في غزة، والهجمات التي يشنها المتمردون الحوثيون في اليمن على السفن التجارية في البحر الأحمر، التي قلصت مرور السفن في قناة السويس بشكل كبير، شعور مصر بعدم الأمان. ونظراً لعدم قدرتها على حشد الموارد، التي تستطيع قوى إقليمية مثل إسرائيل، ودول الخليج العربية وتركيا أن تحشدتها، فقد تعين على مصر مناشدة القوى الخارجية، بما فيها الحكومات الغربية، من أجل إيصال رسالتها إلى إسرائيل بأن انتهاكاً لحدودها مع قطاع

²³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أميركي، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

²⁴ Summer Said and Jared Malsin, "Egypt builds walled enclosure on border as Israeli offensive looms", *The Wall Street Journal*, 15 February 2024, @Sinaifhr, 9:27 مساءً، 14 شباط/فبراير 2024.

²⁵ "محافظ شمال سيناء يكذب شائعات 'بناء مخيمات نزوح' لسكان غزة في رفح المصرية"، الأهرام، 15 شباط/فبراير 2024.

²⁶ "Egypt says displacement is unacceptable, but will deal with civilians humanely", Reuters, 17 February 2024.

²⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مصري، آذار/مارس 2024.

²⁸ صلاح الدين هو الاسم العربي القديم للمنطقة. أعطاه الجيش الإسرائيلي الاسم الرمزي فيلادلفيا، الذي التصق به، رغم أن الاسم ليس له أهمية تاريخية.

²⁹ Nadav Shragai, "What can Israel do with the Egypt-Gaza border?", *Israel Hayom*, 1 February 2024.

³⁰ Brooke Neuman, "A New Reality on the Egypt-Gaza Border (Part I): Contents of the New Israel-Egypt Agreement", Washington Institute for Near East Policy, 19 September 2005.

³¹ Amr Kandil, "Egypt warns Israeli retaking of Philadelphi Corridor would violate peace treaty", *al-Ahram*, 15 January 2024.

³² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، نيسان/أبريل 2024.

غزة و/أو احتلال محور فيلادلفيا سيعرض الأمن القومي المصري للخطر على نحو غير مقبول، مع تداعيات على المنطقة بشكل عام.

.III. جهود القاهرة الدبلوماسية

إضافة إلى قلقها بشأن حدوث تدفق للاجئين، تنخرط القاهرة بنشاط في جهود دبلوماسية لإنهاء الحرب في غزة، أو على الأقل التوصل إلى هدنة طويلة. رغم تراجع مكانتها الإقليمية، تحتفظ مصر بدور محوري في المسائل المتعلقة بغزة بحكم الجغرافيا وبحكم علاقاتها التاريخية بالقطاع. في السنوات الأولى من رئاسة السيسي، تبنت القاهرة خطأً متشدداً حيال الحركات الإسلامية، سواء داخل مصر أو في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، وسعت إلى تعميق عزلة حماس بفرض حصار محكم على قطاع غزة. لكن في عام 2016، عدلت مقاربتها للإسلاميين، بمن فيهم حماس، حيث طلبت تعاون الحركة الفلسطينية في مواجهة التمرد الجهادي في سيناء.³³ مكّن هذا التغيير مصر من استعادة مكانها كوسيط في جولات القتال العديدة بين إسرائيل وحماس في السنوات التي تلت.

لقد تجلت جهود مصر في أوضح أشكالها هذه المرة منذ كانون الأول/ديسمبر 2023، عندما طرحت مبادرة وقف إطلاق نار تستند إلى تخلي حماس والجهاد الإسلامي عن سيطرتها على القطاع لمجموعة من التكنوقراط الفلسطينيين البعيدين عن الفصائل السياسية الرئيسية مقابل وقف دائم للأعمال القتالية.³⁴ تضمن المقترح وقفاً على مراحل لإطلاق النار بحيث يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين، إضافة إلى عودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال غزة. لقد استضافت القاهرة نقاشات مستمرة منذ ذلك الحين، وعملت فيما يبدو على نحو وثيق مع قطر، التي توسطت أيضاً، ونقلت رسائل بين مختلف الأطراف. مع تعرض علاقات قطر بحماس إلى مزيد من التدقيق في واشنطن – إذ إن المكتب السياسي للحركة موجود في الدوحة – اضطلعت مصر بدور أكثر محورية في الجولات الأخيرة من المحادثات.³⁵ الأمر الحاسم أن مصر، إضافة إلى قطر، نقلت ضمانات مختلفة من الولايات المتحدة إلى حماس بشأن تحول وقف إطلاق النار إلى وقف دائم إذا التزمت بأحكام اتفاق ينفذ على مراحل.³⁶ على هذا الأساس، قالت حماس إنها قبلت بوقف تدريجي لإطلاق النار في 6 أيار/مايو، تماماً قبل تحرك إسرائيل للدخول إلى رفح.

إضافة إلى هذه الخطة، يحجم المسؤولون المصريون، حالهم كحال كثير من نظرائهم العرب – عن التحدث عن ترتيبات طويلة الأمد للقطاع في غياب وقف لإطلاق النار، بل حتى، كما يقول البعض، في غياب رؤية حول كيفية الوصول إلى الدولة الفلسطينية. ويجادلون بأنه ينبغي أن ينصبّ التركيز على إنهاء العنف، واشترط وقف إطلاق النار بحل جديد في قطاع غزة يسمح لإسرائيل بمزيد من الوقت للاستمرار في حربها، الأمر الذي يجعل التوصل إلى حل سياسي أكثر صعوبة.³⁷ على حد تعبير مسؤول مصري: "تفاصيل اليوم التالي قابلة للنقاش والإدارة، لكننا بحاجة أولاً إلى وقف لإطلاق النار وحل الدولتين، وليس مجرد 'أفق' لحل، كما يحب [وزير الخارجية الأميركية أنتوني] بلنكن أن يقول".³⁸

³³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع باحثين مصريين، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023. انظر أيضاً Maged Mandour, "Egypt's Shifting Hamas Policies", *Sada* (Carnegie Endowment for International Peace), 26 July 2021.

³⁴ "Egypt sets out ambitious Israel-Gaza ceasefire plan", *Al Jazeera*, 25 December 2023. ³⁵ تتبع انتقادات قطر في واشنطن من العداء لحماس، التي تحمّلها الولايات المتحدة المسؤولية ليس فقط عن الشروع في الحرب بل عن إعاقة الجهود الرامية إلى إنهائها. لقد أشارت إدارة بايدن وأعضاء في الكونغرس إلى أن قطر لا تفعل الكثير "للضغط" على حماس لإطلاق سراح الرهائن الباقين. "U.S. tells Qatar to evict Hamas if it obstructs Israeli hostage deal", *Washington Post*, 4 May 2023. ³⁶ الأنصاري، أحد مستشاري رئيس الوزراء القطري: "تستعمل قطر وكأنها كيس ملاكمة"، ملاحظاً أن الدوحة وافقت على استضافة مكتب حماس في عام 2012 بطلب من واشنطن. "Every time we get close to a deal, there's sabotage, from both sides": Top Qatari official tells *Haaretz* both Israel and Hamas are to blame", *Haaretz*, 27 April 2024.

³⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2024. ³⁸ شكري يقول إن جميع الجهود ينبغي أن تتمحور حول إنهاء الصراع في قطاع غزة، الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

³⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مصري، آذار/مارس 2024.

كما لا يرغب المسؤولون المصريون في إجراء نقاش علني لفكرة انتشار قوة عربية في غزة لتوفير الضمانات الأمنية – وهو خيار طرحه مسؤولون غربيون على نحو متكرر. تبدي القاهرة وعواصم عربية أخرى حذراً حيال هذه الخطة، على الأقل لأنه من المرجح أن يُصوّر الجنود العرب على أنهم يحتلون القطاع نيابة عن إسرائيل، بل ربما يتعرضون للهجوم، لكن احتمال حدوث فراغ أمني في قطاع غزة وغياب بدائل قابلة للحياة يعني أن هذه الأفكار ما يزال يجري تداولها. في كانون الثاني/يناير، أشار مسؤولون أميركيون إلى أنهم لم يروا أي خيار تشارك فيه قوات مصرية خياراً قابلاً للحياة.³⁹ لكن النقاشات الأخيرة لخيارات ما بعد الحرب، التي تستمر بموازاة محادثات وقف إطلاق النار، تطرقت إلى الاحتمال، الذي وصفه مسؤول أميركي بأنه "صعب لكنه ليس خياراً ميثاقاً".⁴⁰ في مطلع أيار/مايو، لاحظ مسؤول أميركي آخر أن القاهرة قد تكون أكثر استعداداً للنظر في مثل هذا "التغير الراديكالي في السياسات" لأن الخيارات الأخرى ليست واضحة تماماً ولأنه، دون قوة متعددة الجنسيات، "قد تأخذ إسرائيل محور فيلادلفيا وتبقى موجودة فيه".⁴¹

بالنسبة لمصر، من المهم ألا تكون الترتيبات الأمنية المستقبلية على حساب حل سياسي، وهو الحل الذي تعتقد القاهرة أنه لا يمكن أن يحدث دون إصلاح المؤسسات السياسية الفلسطينية. دبلوماسيون مصريون سابقون، وصحفيون وباحثون مقيمون من مسؤولين حكوميين يقرون بأنه يتعين على الفصائل الفلسطينية التوحد في حركة وطنية متجددة قبل استئناف الفلسطينيين للمفاوضات مع إسرائيل.⁴² محلل سياسي يعكس وجهة نظر تحظى بالإجماع بين أقرانه قال لمجموعة الأزمات أنه:

ينبغي إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تشمل حماس والمجموعات الأخرى. وسيكون إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إحدى المهام الرئيسية لمصر بعد الحرب، والخطوة الأولى لتشجيع نشوء حماس معتدلة، وضمها إلى حركة المقاومة الفلسطينية وفي النهاية التوصل إلى سلطة فلسطينية جديدة وحكومة موحدة.⁴³

مسؤول مصري أكد أنه ليست مهمة القاهرة أن تتوسط بين مختلف الفصائل الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية، رغم أن مصر فعلت ذلك من قبل، على سبيل المثال عندما استضافت محادثات بين فتح وحماس. لكن يرى كثيرون في المصالحة خطوة تمهيدية ضرورية للمفاوضات مع إسرائيل، بالنظر إلى أنها فقط عندما تكتمل إصلاحات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تستطيع الانخراط مع إسرائيل للتوصل إلى تسوية قائمة على حل الدولتين. لم تشهد الشهور الأخيرة حركة تذكر باتجاه مثل تلك المصالحة، ولا تبدو آفاق إصلاح المؤسسات الفلسطينية مباشرة.⁴⁴ يزرع الباحثون المصريون إلى المجادلة بأن شكلاً من أشكال المرحلة الانتقالية لإنهاء الحرب الحالية وإطلاق جولة جديدة من المفاوضات قد يكون ضرورياً لأي تقدم بشأن هذه القضية المعقدة.⁴⁵

IV. شريان حياة اقتصادي لمصر

لقد كان لحرب غزة تداعيات اقتصادية كبيرة على مصر. ففي الأسابيع الأولى للحرب، عقلت إسرائيل عمليات استخراج الغاز الطبيعي من حقلها، تمار، قرب الساحل، وقطعت خط الأنابيب الذي يمر تحت البحر إلى مصر، بسبب قلقها من أن المجموعات المسلحة الفلسطينية يمكن أن تستهدف هذه البنية التحتية.⁴⁶ تستعمل مصر الغاز الإسرائيلي للتصدير ولتوليد الطاقة محلياً على حد سواء. من غير الواضح ما هي الكمية المخصصة لكل من الغرضين، لكن المصريين شعروا بآثار النقص، مع تمدد القاهرة لفترات قطع الكهرباء

³⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2024.

⁴⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، نيسان/أبريل 2024.

⁴¹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، أيار/مايو 2024.

⁴² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، ودبلوماسيين، وصحفيين وباحثين سابقين، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

⁴³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث مصري، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

⁴⁴ للمزيد حول العقبات التي تواجه الإصلاح، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 238، إدارة العملية الانتقالية الشبكية في القيادة الفلسطينية، 1 شباط/فبراير 2023.

⁴⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث مصري، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

⁴⁶ تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 240، إعادة التفكير بدبلوماسية الغاز في شرق المتوسط، 26 نيسان/أبريل 2023. انظر أيضاً Patrick Werr and Sarah El Safty, "Egypt's stumbling economy faces new pressures from Gaza crisis", Reuters, 10 November 2023.

الموجودة أصلاً من ساعة إلى ساعتين يومياً من أجل الاحتفاظ بكمية أكبر من غازها للتصدير.⁴⁷ رغم أن إسرائيل استأنفت صادرات الغاز إلى مصر في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن انقطاع الكهرباء استمر، باستثناء فترة قصيرة خلال شهر رمضان من منتصف آذار/مارس إلى منتصف نيسان/أبريل.⁴⁸ كما دفعت المخاوف من نشوء حرب شرق أوسطية أوسع كثير من السياح لإعادة النظر في خططهم لزيارة مصر، ولا سيما جنوب سيناء، حيث وصلت نسبة إلغاء الحجوزات إلى 25 بالمئة في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر.⁴⁹

عانى الاقتصاد أيضاً من انخفاض حاد في العائدات من رسوم العبور في قناة السويس، وهي مصدر رئيسي للعملة الأجنبية؛ إذ أدت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر إلى ارتفاع تكاليف التأمين، وشجعت عدداً متزايداً من شركات الشحن إلى تجنب هذه المياه – ومن ثم القناة، التي تربطها بالبحر المتوسط.⁵⁰ في نيسان/أبريل، ادعى مسؤول مصري أن عائدات القناة كانت قد انخفضت بنسبة 50 بالمئة في الربع الأول من عام 2024.⁵¹ في حين اعترضت السفن الحربية الغربية في البحر الأحمر الغالبية الساحقة من الصواريخ والمسيرات الحوثية، فإن الهجمات تصاعدت. في كانون الثاني/يناير، بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بتوجيه ضربات مضادة للمواقع العسكرية الحوثية في اليمن، لكن حتى الآن أخفقت هذه الهجمات في استعادة الحركة الطبيعية للشحن التجاري.⁵²

حدثت هذه الصدمات للاقتصاد المصري وسط أزمة كبيرة في الديون وتكاليف المعيشة بدأت في عام 2022. علّق صندوق النقد الدولي، الذي كان قد أقرض مصر ثلاثة مليارات دولار في أواخر عام 2022، تقديم القرض في عام 2023 عندما أصبح من الواضح أن السلطات المصرية لن تمضي قدماً في الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها. وتشمل هذه الإصلاحات تعويم سعر صرف العملة الوطنية وتقليص النفوذ العسكري في قطاع الأعمال.⁵³ على نحو خاص، تبين أن معالجة المصالح الخاصة بالجيش حساسة بالنسبة للسلطات. في ظل حكم السيسي، باتت الشركات التي يملكها الجيش والمرتبطة به تهيمن على عدة قطاعات اقتصادية من خلال الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والعمالة الرخيصة للمجندين، بين أشياء أخرى، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد القطاع الخاص. على سبيل المثال، فاز الجيش بمعظم عقود البناء في برنامج البنية التحتية الطموح الذي أطلقه السيسي. رأى الرئيس في هذا الترتيب طريقة لضمان ولاء الجيش والاعتماد على رفاق موثوقين لإكمال عملية البناء بسرعة. وهو يحجم الآن عن اتخاذ إجراءات علاجية، خشية حدوث رد فعل يزعزع الاستقرار.⁵⁴

كما قلقت الحكومة المصرية من أن تخفيضاً لقيمة العملة سيرفع معدلات التضخم، ويدفع ملايين المصريين إلى خفض استهلاكهم بينما يعملون في عدة أعمال لتحقيق الكفاف.⁵⁵ في حزيران/يونيو 2023، أعلن السيسي:

⁴⁷ "Egypt to extend electricity load shedding to 2 hours per day", *Daily News Egypt*, 30 October 2023.

⁴⁸ "مصر تعيد قطع الكهرباء ساعتين يومياً بعد انتهاء الرئاسيات"، العربي الجديد، 13 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

Belal Nawar, "Egypt suspends power cuts for Ramadan", *Egyptian Streets*, 25 February 2024.

⁴⁹ "Up to 25" بالمئة، *Egypt* "Official", *Egypt Today*, 7 November 2023.

⁵⁰ "Houthi attacks on vessels in Red Sea sound alarm for global trade", *Financial Times*, 5 December 2023.

⁵¹ "Shippers avoiding Red Sea transits after attacks, watching Suez Canal traffic", S&P Global Commodity Insights, 11 December 2023.

⁵² "Red Sea attacks decrease Suez Canal revenues by 50", *Egypt Today*, Planning Minister, 28 April 2024.

⁵³ Crisis Group Commentary, "What Next After U.S. and UK Strikes on the Houthis?", 13 January 2024.

⁵⁴ Yezid Sayigh, "Egypt's State Ownership Policy and the Military Economy: An Irreconcilable Gap? – Assessing Egypt's State Ownership Policy: Challenges and Requirements", Carnegie Middle East Center, 8 May 2023.

⁵⁵ Riccardo Fabiani and Michael Wahid Hanna, "Egypt in the Balance?", Crisis Group Commentary, 31 May 2023.

استمر التضخم بالارتفاع في كل الأحوال، فوصل إلى حد قياسي مقداره 40.3 بالمئة في أيلول/سبتمبر 2023.

"Inflation in Egypt", *Barron's*, 8 December 2023.

يطالب كثير من الناس بوجود سعر صرف مرن. نحن مرنون في هذا الصدد. لكن عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني المصري ويتأثر الشعب المصري، لا، لا، لا، لا.⁵⁶

اختارت السلطات تأجيل تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2023، والحصول على العملة الأجنبية في هذه الأثناء ببيع أصول تملكها الدولة لإيجاد منطقة عازلة من شأنها أن تشكل واقياً من الصدمة التي سيحدثها تخفيض قيمة العملة في المستقبل. في تموز/يوليو، أعلنت الحكومة عن بيع أصول بمقدار 1.9 مليار دولار، قائلة إنها تتوقع المزيد من التعاملات في الشهر القادم.⁵⁷ في هذه الأثناء، استمرت في دعم قيمة الجنيه، الذي كان يتراوح حول 30 جنيهاً للدولار، بينما استقر في السوق السوداء على نحو 40 جنيهاً للدولار. لكن أثر حرب غزة حطم هذا التوازن الهش، نظراً إلى أن سعر الصرف في السوق السوداء قفز إلى 50 جنيهاً مقابل الدولار في تشرين الثاني/نوفمبر ووصل إلى 70 جنيهاً في كانون الثاني/يناير.⁵⁸

عندما رأت العواصم العربية مآزق القاهرة، وإحجامها عن إجراء إصلاحات لا تحظى بالشعبية، بدأت تصبح أكثر مراعاة لها، بالنظر إلى أنها تعرف أن انهياراً اجتماعياً-اقتصادياً في مصر من شأنه فقط أن يضاعف الأزمات في أماكن أخرى في المنطقة. في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي العمل على حزمة مالية لمصر دون شروط.⁵⁹ "أموال الاتحاد الأوروبي التي وُعدت بها مصر مرتبطة بالخوف من عدم الاستقرار"، كما شرح دبلوماسي أوروبي.⁶⁰ بدأ الأوروبيون قلقين على نحو خاص من احتمال أن يؤدي تدهور الأوضاع إلى هجرة جماعية. قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في رسالة بعثت بها في تشرين الأول/أكتوبر إلى القادة الأوروبيين: "تستضيف [مصر] عدداً متزايداً من اللاجئين، وعلينا مسؤولية أن ندعمها".⁶¹

لقد فت أوروبا بتعهداتها في الربيع التالي. ففي 17 آذار/مارس 2024، اجتمع وفد برئاسة فون دير لاين يتكون من رؤساء الوزراء النمساوي، والبلجيكي، واليوناني والإيطالي بالرئيس السيسي في القاهرة لإعلان تقديم مساعدة جديدة مقترحة بقيمة 7.4 مليار يورو إلى مصر. ستستهدف القروض التي منحت بتسهيلات، والاستثمارات والمنح دعم الميزانية، وحشد التمويل للتحوّل الأخضر والرقمي، وتحسين التعاون بشأن الهجرة والأمن.

اتخذ صندوق النقد الدولي مساراً مشابهاً؛ فحذو الأوروبيين، وخفف موقفه حيال مصر في أواخر عام 2023، في إشارة إلى أنه كان مستعداً للتفاوض على قرض أكبر.⁶² في تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا أن الصندوق يدرس زيادة على القرض بالنظر إلى آثار حرب غزة.⁶³ بعد ذلك بوقت قصير، أصبح من الواضح أن أكبر مساهمة في الصندوق، الولايات المتحدة، تقف خلفها. في كانون الأول/ديسمبر، عبر مسؤول أميركي عن دعمه لمقاربة جديدة يتبناها صندوق النقد الدولي، قائلاً إن واشنطن أقرت بـ "تغير ظروف وبيئة مصر". ومضى المسؤول ليشرح أنه في حين أن إدارة بايدن ما تزال تعتقد أن الإصلاحات الاقتصادية ضرورية، فإن إبقاها سيتأثر بالأحداث.⁶⁴ في النهاية،

⁵⁶ مقتبس في "الرئيس المصري يحسم الجدل في خفض العملة: 'أمن قومي'،"، العربية، 15 حزيران/يونيو 2023.

⁵⁷ Sarah el Safty, Nayera Abdallah and Momen Saeed Atallah, "Egypt announces sale of \$1.9 billion worth of state assets", Reuters, 11 July 2023.

⁵⁸ "Egypt's black market dollar value reaches historical high, exceeding 70 EGP", Egyptian Streets, 30 January 2024.

⁵⁹ Laura Dubois and Henry Foy, "EU accelerates Egypt aid package as it fears fresh wave of refugees", *Financial Times*, 23 October 2023.

⁶⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

⁶¹ Gregorio Sorgi and Jacopo Barigazzi, "Von der Leyen pushes aid deal with Egypt in bid to stem migration to Europe", *Politico*, 25 October 2023.

⁶² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

⁶³ "IMF may need to augment Egypt program amid Gaza war impacts, Georgieva says", Reuters, 18 November 2023.

⁶⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2023.

في أواخر آذار/مارس، توصل صندوق النقد الدولي ومصر إلى اتفاق منح القاهرة حزمة مالية أكبر بكثير، ارتفعت من 3 إلى 8 مليارات دولار.⁶⁵

لكن إسهماً أكبر في الاستقرار المالي لمصر كان قد تحقق قبل إعلانات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في أواخر شباط/فبراير، عندما وافقت شركة أبو ظبي للتنمية القابضة على دفع 35 مليار دولار مقابل حقها في بناء مساكن، ومنتجعات سياحية، وفنادق ومراكز ترفيهية ومنشآت خدمية في منطقة رأس الحكمة التي تبلغ مساحتها 170 كم² على ساحل البحر المتوسط. سيفتح الاتفاق الضخم المجال لاستثمارات هائلة، حيث دُفع مبلغ 15 مليار دولار خلال أسبوعين من توقيع الاتفاق وسيتم تحويل الـ 20 مليار المتبقية قريباً.⁶⁶ سيردم هذا الاتفاق وحده فجوة التمويل الخارجي لعام 2024 ويضخ كمية كبيرة من السيولة في الاقتصاد. بعد الإعلان مباشرة، تعافى معدل سعر الصرف إلى 50 جنيهاً مقابل الدولار.⁶⁷

يعكس اتفاق رأس الحكمة إصرار دول الخليج على الانتقال من منطق المانحين إلى منطق الأعمال في دعم مصر مالياً، رغم أن انخراطها ما يزال موجهاً بهواجس بشأن الاستقرار الاقتصادي للبلاد. مسؤول إماراتي قال إن مصر كانت قد سعت في البداية للحصول على هبة، ومن ثم على قرض يتم سداه من عائدات قناة السويس، وهما طلبان رفضتهما الإمارات.⁶⁸ على العكس من ذلك، فإن الإمارات ترى في البناء على ساحل البحر المتوسط استثماراً صحيحاً سيدر عائدات حقيقية. وعلى نحو مماثل، أشارت وسائل الإعلام في الأيام التالية إلى أن السعودية مستعدة للتوصل إلى صفقة مماثلة لتطوير الأرض المحيطة برأس جميلة في جنوب سيناء.⁶⁹ مكنت التعزيزات المالية الواردة من صندوق النقد الدولي والإمارات العربية المتحدة – والوعد بدعم مالي أيضاً من الاتحاد الأوروبي – الحكومة المصرية من تخفيض قيمة الجنيه بينما حدثت من آثار ذلك على الاقتصاد. في 6 آذار/مارس، رفعت القاهرة معدلات الفائدة بـ 600 نقطة أساس إلى 27.75 بالمائة وسمحت بتعويم الجنيه بحرية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمته. انخفض سعر الصرف الرسمي من نحو 30 إلى 50 جنيهاً مقابل الدولار، حيث ظل عند هذا المستوى بعد ذلك.⁷⁰ كان هذا المستوى الجديد مساوياً لسعر الصرف في السوق السوداء. أسهم ضخ الأموال في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وسمح لمصر بالقيام بخفض أقل لقيمة الجنيه مما كان ممكناً بطريقة أخرى. لكن تعديل سعر الصرف رفع معدل التضخم وأثر في ملايين المصريين، الذين ما يزالون يواجهون صعوبات حيال ارتفاع تكاليف الحياة.⁷¹

لكن ما تزال هناك أسئلة تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بجزء مساعدات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي الضرورية لاستقرار البلاد على المدى البعيد. يشعر البعض بالقلق من أن التزام السلطات بالإجراءات التي تم التفاوض عليها مع صندوق النقد الدولي قد يكون جزئياً فقط. تركز الخطة الجديدة على ضبط أوضاع المالية العامة، وإبطاء إيقاع الإنفاق على البنية التحتية وتوفير المساواة في الفرص أمام الشركات الخاصة التي تتنافس مع الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك تلك التي يديرها الجيش. يتوقع صندوق النقد الدولي أن تقوم الحكومة بإلغاء الإعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية لجميع الشركات المملوكة للدولة.⁷² لكن سياسة ملكية الدولة التي تتبعها القاهرة لا تشمل قطاعات تكون فيها الشركات العسكرية مهيمنة، مثل العقارات، والإسمنت، وتصنيع السيارات، بينما تحمي صراحة القطاعات "الإستراتيجية" التي

⁶⁵ IMF Executive Board Completes the First and Second Reviews of Extended Fund Facility Arrangement for Egypt, Approves Augmentation of the Arrangement", IMF, 29 March 2024.

⁶⁶ "Hoping to ease currency crisis, Egypt signs \$35 billion deal with UAE for Ras al-Hekma", *The New Arab*, 23 February 2024.

⁶⁷ العربية المتحدة قد أودعتها في البنك المركزي المصري. "Explainer: All you need to know about the landmark multibillion-dollar Egypt-UAE Ras El-Hekma deal", *al-Ahram*, 24 February 2024.

⁶⁸ تغريدة لزياد داوود، @ZiadMDaoud، 8:57 صباحاً، 28 شباط/فبراير 2024.

⁶⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إماراتي، شباط/فبراير 2024.

⁷⁰ Mirette Magdy, "Multi-billion Gulf power play focuses on Egypt as Mideast war rages", *Bloomberg*, 7 March 2024.

⁷¹ Heba Saleh, "Egypt secures \$8bn IMF deal after removing currency controls", *Financial Times*, 6 March 2024.

⁷² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مصري، القاهرة، شباط/فبراير 2024. انظر أيضاً "Egyptians turn to cut-price markets as inflation hits Ramadan", *France 24*, 13 March 2024.

⁷³ "Arab Republic of Egypt: First and Second Reviews Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, Monetary Policy Consultation, and Requests for Waiver of Nonobservance of a Performance Criterion, and Augmentation and Rephasing of Access-Press Release; and Staff Report", IMF, 26 April 2024.

تقود فيها هذه الشركات السوق.⁷³ يشك ناشطو المنظمات غير الحكومية بقيام الحكومة بتوسيع هذه السياسة لتشمل الشركات التي يملكها الجيش، بالنظر إلى أن ذلك من شأنه أن يزعزع استقرار النظام السياسي.⁷⁴ مع تراجع الضغوط الدولية على مصر، قد لا يكون صندوق النقد الدولي قادراً على حشد الإرادة اللازمة لتعليق دفعات القرض إذا تأخرت القاهرة أو خفتت من حدة إجراءاتها.

الأمر غير الواضح أيضاً هو مقدار الإصلاح الذي ستحصل عليه العواصم الأوروبية – في الواقع، مقدار ما تتوقعه – مقابل المساعدات الإضافية التي أعلنت في آذار/مارس. في الإعلان المشترك الذي تلا القمة، أكد الاتحاد الأوروبي على الالتزام بدعم الإصلاحات، أي تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان وبرنامج صندوق النقد الدولي، بأمواله.⁷⁵ يؤكد مسؤولو الاتحاد الأوروبي على أنهم سعوا أولاً إلى حماية مصر من الآثار الاقتصادية لحرب أوكرانيا، لكن الصراع في غزة سرّع الدعم الجديد. وهم يصورون الشراكة على أنها الخطوة الأولى فحسب، حيث يتركون لمزيد من مذكرات التفاهم تحديد الإجراءات التي تتوقع بروكسل أن تراها مقابل هذه الأموال. وفي الوقت نفسه، فإنهم يقرون بالتحديات الكامنة في إجراء هذه الإصلاحات وأن التقدم بشأن ملفات حساسة، مثل حقوق الإنسان، من المرجح أن يكون مجزئاً وتدرجياً في أفضل الأحوال.⁷⁶ لقد أبرزت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الأوروبية أن الاتفاق يعكس ترتيبات مماثلة للاتحاد الأوروبي مع تونس وموريتانيا، وهي ترتيبات تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز ضوابط هاتين الدولتين على الهجرة.⁷⁷

ينبغي أن تكون زيادة القروض الأجنبية كافية لدعم الاقتصاد المصري على المدى القصير، وتقليص الضغط المالي والخارجي الذي يواجهه، لكن على المدى البعيد يمكن للمشاكل نفسها أن تعود إذا لم تجرى الإصلاحات. ينبغي أن يردم التدفق المالي الفجوة التمويلية التي تعاني منها القاهرة حتى عام 2027، عندما يتوقع أن تتراجع دفعات تسديد القروض.⁷⁸ لكن قد تترك الأموال الإضافية حالات انعدام توازن بنوية معينة، مثل المزايا التي تحظى بها الشركات التي يملكها الجيش على القطاع الخاص، دون معالجة، بالنظر إلى أن مصر لم تعد بتلك الحاجة الماسة للعملة الأجنبية. وبالفعل، فإن المساعدات الإنقاذية الغربية والخليجية قد تعزز التصور غير الصحي لدى المسؤولين المصريين بأن البلاد أكبر من أن تفشل. دون إصلاحات لتعزيز نشاط القطاع الخاص والصادرات، فإن المخاطر بعيدة المدى تتمثل في أن مصر قد تجد نفسها مرة أخرى على حافة الانهيار الاقتصادي وبحاجة لدعم خارجي عاجل، كما حدث بعد قرض صندوق النقد الدولي في عام 2016، الذي لم يحقق تحسينات بنوية على المشهد الاقتصادي للبلاد.

V. التضامن الشعبي مع غزة

لقد لقي الصراع في غزة صدىً عميقاً لدى المصريين، فأعاد إحياء التعبئة الجماهيرية دعماً للفلسطينيين. كان الرئيس مبارك يسمح في كثير من الأحيان بقيام المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين – ولو تحت السيطرة المحكمة – كوسيلة يعبر فيها الناس عن إحباطاتهم. أما السيسي ومستشاروه فقد أبقوا مثل هذه الأنشطة محظورة، اعتقاداً منهم بأنها ستشكل منغصة لمعارضة أوسع للحكومة.⁷⁹ لكن الفيض العارم للتضامن مع الفلسطينيين في غزة – الذي بدأ مع بداية الحملة التي شنتها إسرائيل بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر وازداد مع

⁷³ Yezid Sayigh, “Egypt’s State Ownership Policy and the Military Economy: An Irreconcilable Gap? – Assessing Egypt’s State Ownership Policy: Challenges and Requirements”, op. cit.

⁷⁴ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين في منظمات غير حكومية دولية، آذار/مارس 2024.

⁷⁵ “Joint Declaration on the Strategic and Comprehensive Partnership between The Arab Republic Of Egypt and the European Union”, EU Directorate-General for Neighbourhood and Enlargement Negotiations, 17 March 2024.

⁷⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، بروكسل، نيسان/أبريل 2024.

⁷⁷ “EU announces \$8bn package for Egypt as part of deal to check migration”, Al Jazeera, 17 March 2024; and Patrick Werr, “EU pledges billions of euros for Egypt as it seeks to curb migration”, Reuters, 17 March 2024.

⁷⁸ “Egypt required to pay \$29 bln in external debt in 2024: CBE”, *al-Ahram*, 3 October 2023.

⁷⁹ لمراجعة تحليل للعلاقة بين الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في مصر في مطلع الألفية والاحتجاجات الشعبية في عام 2011، انظر Reem Abou-El-Fadl, “The Road to Jerusalem through Tahrir Square: Anti-Zionism and Palestine in the 2011 Egyptian Revolution”, *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 2 (Winter 2011), and Hossam El-Hamalawy, “From Palestine to Tahrir Square”, *Spectre Journal*, 15 January 2024.

ارتفاع أعداد القتلى – أجبر السلطات على السماح بالاحتجاجات بين وقت وآخر، ولو تحت مراقبة العين الساهرة لقوات الأمن.⁸⁰

عكس هذا التحول عمق المشاعر الشعبية، لكنه أقلق أيضاً السلطات الممزقة بين رغبتها بركوب موجة الغضب الشعبي وسلوكها الغريزي في قمع التعبير السياسي. في الأيام الأولى للهجوم الإسرائيلي، خرجت مظاهرات عفوية في القاهرة والإسكندرية، رغم أن قوات الأمن تدخلت لعزلها.⁸¹ كما كانت المؤسسات المالية للحكومة تعمل في ظل حكم مبارك، فقد حاولت تحويل اتجاه الغضب. في 20 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت تجمعاً كبيراً في القاهرة "دعماً للقيادة السياسية" بعد أن علق السيسي بأنه – مثل ملايين المصريين – يعارض دفع الفلسطينيين إلى الخروج إلى سيناء.⁸² أحدث ذلك رد فعل معاكس بشكل ما؛ إذ خرق آلاف المحتجين الغاضبين مما رأوا فيه محاولة السلطات استغلال ما يحدث في غزة لأغراض سياسية، صفوف الشرطة للوصول إلى ساحة التحرير، مركز احتجاجات حراك عام 2011 الذي أطاح بمبارك، وهم يهتفون بشعارات معادية للسيسي.⁸³ اعتقلت قوات الأمن نحو مئة شخص.⁸⁴

كما اتضح وجود فجوة بين الدولة والمجتمع في الاستجابة للدعوات لمقاطعة تجارية موجهة ضد الغرب وضد إسرائيل. بداية بمطلع تشرين الأول/أكتوبر، انتشرت الحملة الجماهيرية للتوقف عن شراء المنتجات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بسرعة في سائر أنحاء مصر، وألحقت الضرر بمبيعات شركات مثل ستارباكس، ومكدونالدز، وبيبيسي، رغم تحذير جمعيات الأعمال المحلية من أن العمال المصريين قد يخسرون وظائفهم.⁸⁵ بالنظر إلى عدم استعداد السلطات للموافقة على هذه التعبئة، أو إدانتها، فإنها تجنبت التعليق.

لم تشكل الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2023 حدثاً وسط هذه الاضطرابات، إذ لم تحدث اضطرابات ولا عالجت الإحباط الشعبي. فاز السيسي بسهولة – وهي حصيلتها لم يكن يرقى إليها الشك. ويبدو أن السلطات كانت تأمل بإدارة الانتخابات بشكل يجعلها تبدو أكثر تنافسية من انتخابات 2018، عندما حصل السيسي على 97 بالمئة من الأصوات. رغم ذلك، فإنها لم تشعر بالارتياح للسماح للمرشحين الذين تحدّوه بإقامة حملات مستقلة فعلاً. كان أحد الطامحين للرئاسة، أحمد الطنطاوي، وهو برلماني سابق، قد برز بصفته الأكثر شعبية بين الطامحين، إذ حقّق مؤيديه من خلال انتقاداته الصريحة لسياسات السيسي. لكن المضايقة والعقبات الإدارية منعت الطنطاوي من جمع عدد الأصوات اللازم للترشح، الأمر الذي أجبره على التنازل عن ترشّحه وانتهاء أي مظهر يوحى بوجود منافسة مفتوحة.⁸⁶ انتهى الأمر بترشح السيسي ضد حفنة من الآخرين الذين لديهم عدد قليل من الأنصار، فحصل على 89.7 بالمئة من الأصوات. لم تلق الإجراءات القمعية التي سبقت الانتخابات تدقيقاً يذكر في الخارج، بفضل دور مصر البارز في الجهود الدبلوماسية لإنهاء حرب غزة.

⁸⁰ Hesham Sallam, "The Egyptian Public and the War on Gaza", *Middle East Report*, no. 309 (Winter 2023)؛ و Reem Abou-El-Fadl, "The war on Gaza has sharpened Egyptian popular grievances – both on Palestine and at home", *The Guardian*, 29 November 2023. ⁸¹ Omar Sharara and Sara Seif Eddin, "Police forces stop pro-Palestinian demonstration in Azhar mosque", *Mada Masr*, 13 October 2023.

⁸² "لماذا يطلب السيسي تفويضاً شعبياً للتعامل مع أزمة غزة؟"، *العربي الجديد*، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ⁸³ أحمد عزب، "المظاهرات المصرية الرامية إلى منح تفويض تتحول إلى دعم غزة وتدخل ساحة التحرير"، *العربي الجديد*، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

⁸⁴ "More than 100 detained in Egypt after pro-Palestinian protests – lawyers", Reuters, 24 October 2023.

⁸⁵ Thayer Mansour, "Egyptian companies hit by boycott for Gaza 'illegally' pass cost to workers", *The New Arab*, 4 December 2023؛ و Muhammed Khalid, "Boycott campaigns in Egypt: Effective weapon or friendly fire?", *al-Ahram*, 3 November 2023. حدثت المقاطعة بالتوازي مع إجراءات شعبية مماثلة في بلدان أخرى في الشرق الأوسط.

⁸⁶ "Main opposition hopeful abandons run for Egypt presidency", France 24, 13 October 2023. وجهت السلطات القضائية لاحقاً التهمة للطنطاوي بتوزيع استمارات مصادقة غير مخول بها، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة ومنع من الترشح للبرلمان لمدة خمس سنوات. علقت المحكمة الحكم بعد أن دفع الكفالة وطعن بالحكم. Thayer Mansour, "Egypt sentences ex-presidential candidate Ahmed Tantawi to a year in prison for 'unauthorised endorsements'", *The New Arab*, 7 February 2024.

بعد ستة أشهر من بداية الحرب، ثمة قدراً كبيراً من الرعب الشعبي حيال مدى المعاناة الفلسطينية والرغبة القوية في أوساط شخصيات المعارضة بالتعبير عن التضامن مع غزة.⁸⁷ كثير من المصريين، ولا سيما الناشطين الشباب، يشعرون بالإحباط مما يُتصور من ضعف مصر في وجه الحملة العسكرية الإسرائيلية.⁸⁸ ومن ثم فقد تكهن البعض بأن النشاط المتعلق بغزة يمكن أن يبعث حياة جديدة في التحريض المعادي للحكومة.⁸⁹ وقّرت الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية في مطلع الألفية ميدان تدريب للحركة المعادية لمبارك. وقد وفرت التعبئة الراهنة فرصاً للناشطين المصريين الشباب لتبادل الأفكار واختبار التكتيكات. الجيل الذي وصل إلى سن البلوغ منذ وصول السيسي إلى السلطة في عام 2013 يمكن أن يقود؛ فهؤلاء الشباب لم يعانون خيبة الأمل المريرة التي صبغت آراء الأشخاص الأكبر منهم سناً، والذين قادوا الانتفاضة ضد مبارك ومن ثم راقبوا الكيفية التي نهارت فيها التجربة الديمقراطية في البلاد.

لم تكن مثل هذه الاحتمالات غائبة عن السلطات نفسها؛ إذ تستمر باستعمال سياسة اليد الثقيلة لقمع عمليات التعبئة المؤيدة للفلسطينيين. في أعقاب مظاهرة خرجت في مطلع نيسان/أبريل في نقابة الصحفيين في القاهرة، على سبيل المثال، اعتقلت السلطات عشرة مشاركين، ربما بسبب ترديد شعارات معادية للحكومة.⁹⁰

VI. خطوات للمحافظة على استقرار مصر

لقد كان للحرب في غزة تكاليف ومزايا بالنسبة للقاهرة. فقد أبرزت انكشاف مصر أمام الاضطرابات الإقليمية على نحو حاد، الأمر الذي يخلق كارثة إنسانية على الحدود الشرقية للبلاد من شأنها أن تهدد الأمن الوطني. كما أبرزت الحرب أيضاً نقاط الضعف الاقتصادية البنوية في مصر، حيث ضربت المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية. لقد صارت الحكومة للسيطرة على التعبئة الشعبية، مع رفض المحتجين أن يلعبوا طبقاً لقواعدها. لكن القاهرة استفادت من المخاوف الغربية من عدم الاستقرار لانتزاع تنازلات من شركائها الأجانب الرئيسيين. في حين لم تتمكن منفردة من مواجهة التهديدات الإسرائيلية بتهدج جماعي للفلسطينيين، فإن رفضها القوي لذلك الخيار (إضافة إلى رفض حكومات عربية أخرى) ساعد في إبراز أخطار ذلك، حيث ألمح المسؤولون المصريون إلى أنهم قد يعلقون أو يلغون معاهدة 1979 في حالة طرد الفلسطينيين من غزة. كما احتفظت القاهرة بموقع مركزي في المفاوضات حول وقف لإطلاق النار في غزة، وربما مستقبل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. لقد أمّنت أموالاً جديدة من الإمارات العربية المتحدة، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ينبغي أن تساعد البلاد في التغلب على تداعيات الحرب، رغم رفضها الالتزام بالإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي.

لكن على المدى المتوسط والطويل، من المرجح أن تعود نقاط ضعف مصر لتطارد السلطات. إذ يبقى الوضع الاقتصادي هشاً، بالنظر إلى أن السلطات لم تقدم حتى الآن نموذجاً تنموياً للمستقبل. سياسياً، من غير الواضح ما إذا كان أثر تخفيض سعر صرف الجنيه وارتفاع تكاليف الحياة سيحدث اضطرابات، رغم أنه لم يكن هناك مؤشر على ذلك بعد تخفيض قيمة الجنيه في آذار/مارس مباشرة. كما لم يتراجع خطر حدوث خروج فلسطيني شامل من قطاع غزة إلى سيناء على نحو كامل، ولا سيما إذا توسعت العملية الإسرائيلية في رفح.

على هذه الخلفية، ينبغي على شركاء مصر الغربيين والخليجيين الاستمرار في تضخيم معارضة القاهرة الحازمة لأي اقتراح بتهدج الفلسطينيين من غزة ودعم التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. ينبغي على واشنطن والعواصم الأوروبية أن تستمر في دعم جهود الوساطة المصرية والقطرية، التي تبقى أفضل خيار لإنهاء الأعمال القتالية في قطاع غزة. وعلى نحو مماثل، ينبغي على الشركاء الغربيين أن يبعثوا بإشارة واضحة لمصر وإسرائيل على حد سواء بالحاجة للدبلوماسية في إيجاد حل وسط فيما يتعلق بمحور فيلادلفيا

⁸⁷ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط مصري، نيسان/أبريل 2024.

⁸⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة المعارضة المصرية، نيسان/أبريل 2024.

⁸⁹ انظر، على سبيل المثال، Reem Abou-El-Fadl، "The war on Gaza has sharpened Egyptian popular grievances – both on Palestine and at home"، op. cit.

⁹⁰ "Egyptian authorities arrest 10 after a pro-Gaza rally calling for severing ties with Israel"، Associated Press، 5 April 2024. لاحظ أحد المشاركين في المظاهرة أن معظم أولئك الذين اعتقلوا كانوا ناشطين مخضرمين وكانوا قد شاركوا في انتفاضة عام 2011. كما أشار هذا الشخص إلى أن الشعارات القاسية المعادية للحكومة، وليس الشعارات التي تعبر ببساطة عن التضامن مع غزة، كانت السبب المحتمل للاعتقالات. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة المعارضة المصرية، نيسان/أبريل 2024.

لا يتعدى على سيادة القاهرة ولا يهمل الهواجس الأمنية لإسرائيل. ينبغي أن يشمل الحل خطوات فورية لاستئناف إيصال المساعدات الإنسانية التي عطلتها العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح.

فيما يتعلّق بالمساعدة المالية، ينبغي على الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أن يسعيا إلى تحقيق الموازنة بين رغبتهما المفهومة بتقديم الدعم لمصر والضغط المستمر لإصدار تشريعات ثمة حاجة ماسة لها لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. وينبغي على المؤسستين أن تضغطا على القاهرة لتنفيذ بشكل كامل سياستها في ملكية الدولة وتطبيقها على تلك القطاعات التي تُركت خارج هذا الإجراء لتحقيق المنافسة العادلة بالنسبة للقطاع الخاص. وفي حين أن ما من شك في أن هذه الإصلاحات حساسة، فإنها، كما افترض صندوق النقد الدولي في البرنامج المحدّث الذي اتفق مع مصر عليه، ستساعد في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد على المدى البعيد. على نحو خاص، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يحدد بوضوح ما يتوقع أن يراه من مصر على الجبهة الاقتصادية، بما في ذلك توحيد المتطلبات التجارية وتبسيط الأنظمة أمام قطاع الأعمال. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يضمن الاتحاد الأوروبي ألا تؤدي الفرص التجارية والاستثمارية التي وفرتها حزمة مساعداته المالية لدعم الشركات المصرية في قطاع الطاقة المتجددة والقطاع الرقمي إلى تعزيز قبضة الجيش على الاقتصاد.

كما ينبغي أن يضغط الاتحاد الأوروبي على السلطات المصرية لإبراز إصلاحات الحوكمة في الإعلان المشترك للاتحاد الأوروبي ومصر، مثل الإستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان. في حين تشمل هذه السياسة بعض التوصيات الإيجابية، مثل الحد من الاحتجاز قبل المحاكمة وتقليص عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالموت، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يحاول المضي إلى أبعد من نطاقها المحدود.⁹¹ على نحو خاص، ينبغي على الأوروبيين، وبدعم من الولايات المتحدة، تشجيع القاهرة على إحداث إجراءات لحماية حق المصريين بالتظاهر بشكل سلمي وتنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية. بالنظر إلى أن السلطات الأميركية والأوروبية قد تعاملت مع الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين خلال الحرب في غزة، من المرجح أن تكون الحكومة المصرية أقل استعداداً لتقبل مثل هذه التوبيخات مما كانت عادة. يعي شركاؤها الغربيون هذه المشكلة. في تفسيره لصمت الولايات المتحدة حيال الطريقة التي جرت فيها حملة الانتخابات الرئاسية المصرية، قال مسؤول أميركي: "نعرف أن المصريين لا يرغبون بالاستماع إلينا بشأن أي من هذا حالياً".⁹² لكن لا ينبغي أن يهمل الغرب الموضوع بشكل كامل.

منذ الإطاحة بالرئيس مرسي في عام 2013، عمل الجيش بجد على سحق الحياة السياسية المستقلة، لكن هذه المقاربة كلفت مصر قدراً كبيراً من النوايا الدولية الطيبة، وأحدثت هجرة عقول مرعبة وعزلت القيادة عن النقاش الشعبي الصحي. لقد أحدث الإقصاء الممنهج لمنظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية من النقاشات السياسية الإحباط لدى سائر شرائح المجتمع المصري وجعل صناعات القرار غير قادرين في كثير من الأحيان على إدماج هواجس مكونات مثل القطاع الخاص، والمجتمع المدني ونقابات العمال، الأمر الذي رفع مخاطر حدوث اضطرابات مزعومة للاستقرار في المستقبل القريب أو البعيد. يمكن للشروع في عملية الإصلاح السياسي – التي يمكن أن تشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بالاحتجاجات السلمية ووضع قواعد شفافة لتأسيس الأحزاب وإدارة وسائل الإعلام – أن يبني أساساً أكثر قوة لتجاوز الأزمات المستقبلية.

VII. الخلاصة

تشكل حرب غزة تذكيراً بالتشابك التاريخي والسياسي لمصر مع القضية الفلسطينية. في عام 1979، عندما وقّعت مصر أول معاهدة بين إسرائيل ودولة عربية، اكتسبت عداوة منظمة التحرير الفلسطينية والشعب في جميع أنحاء العالم العربي بسبب توصلها إلى ما يرقى إلى سلام منفصل. كانت أولوية القاهرة في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل استعادة السيطرة على سيناء. بوضع هذه المصلحة أولاً، أعادت مصر ترتيب السياسة الإقليمية لكن دون الإصرار على حل عادل ودائم للفلسطينيين – وهي مقاربة شكلت استباقاً، من بعض الأوجه، لاتفاقيات التطبيع التي أقامتها دول عربية أخرى مع إسرائيل. منذ معاهدة عام 1979، سعت مصر إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن في سيناء، ودعم القضية

⁹¹ "Egypt: 'Disconnected from reality': Egypt's National Human Rights Strategy Covers Up Human Rights Crisis", Amnesty International, 21 September 2022.

⁹² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

الفلسطينية. لقد عنت هذه الجهود، عملياً، رفض أي مسؤولية مباشرة عن محنة سكان قطاع غزة، وفي الوقت نفسه دعم محاولات التوصل إلى تسوية دبلوماسية قائمة على حل الدولتين.

اليوم، مع دخول حرب غزة مرحلة جديدة وخطيرة، تجد مصر نفسها مرة أخرى في وضع محفوف بالمخاطر. لقد عززت مصر المعارضة العالمية للتهجير القسري من غزة، بينما حصلت على مساعدات واستثمارات للتعامل مع التدايعات الاقتصادية للأزمة. لكن ما تزال هناك مخاطر جديدة. من الضروري أن يعيد الشركاء الغربيون والآخرين تأكيدهم على موقفهم ضد التهجير، وفي الوقت نفسه الضغط على إسرائيل وحماس لوقف الأعمال القتالية وإدخال المزيد من المساعدات إلى قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يحققوا التوازن بين هواجسهم المفهومة حيال استقرار مصر على المدى القصير والتركيز على الإصلاحات التي من شأنها أن تعزز صمود البلاد على المدى الطويل.

القاهرة/واشنطن/نيويورك/بروكسل، 16 أيار/مايو 2024

الملحق أ: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد المناصرة على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات المميتة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من المحللين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين، والإقليميين والوطنيين. كما تنشر مجموعة الأزمات **كرايسيسغروپ** وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 80 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

تُوزَع تقارير مجموعة الأزمات على نحو واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في الوقت نفسه على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات على نحو وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر فيها، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها للأزمات وحشد الدعم لتوصياتها بشأن السياسات.

يعمل مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة، والدبلوماسية، والأعمال، والإعلام – على نحو مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، ووزيرة خارجية الأرجنتين ورئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة السابقة، سوزانا مالكوروا.

عُيِّنَت كمفورت إيرو رئيسة ومديرة تنفيذية لمجموعة الأزمات في كانون الأول/ديسمبر 2021. انضمت إيرو إلى مجموعة الأزمات أولاً كمديرة لمشروع غرب أفريقيا في عام 2001، ومن ثم رُقِيَتْ في عام 2011 لتصبح مديرة لبرنامج أفريقيا، ومن ثم نائبة رئيس مؤقتة. بين فترتي عملها في مجموعة الأزمات، عملت في المركز الدولي للعدالة الانتقالية وفي فريق الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا."

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، وتحفظ المنظمة بمكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكيفيف، ومانابلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والمؤسسات والموارد الخاصة. لكن الأفكار، والآراء والتعليقات تعود لها ولا تمثل أو تعكس وجهات نظر أي من المانحين. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: أستراليا (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية)، النمسا (الوكالة النمساوية للتنمية)، كندا (غلوبال أفيرز كندا)، صندوق تحليل خاطر المعقدة (CRAF'd)، الدنمارك (وزارة الشؤون الخارجية)، الاتحاد الأوروبي (أداة المساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة للشراكات الدولية)، فنلندا (وزارة الشؤون الخارجية)، فرنسا (وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، ووكالة التنمية الفرنسية)، إيرلندا (وزارة الشؤون الخارجية)، اليابان (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية)، إمارة ليختنشتاين (وزارة الشؤون الخارجية)، لوكسمبورغ (وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية)، هولندا (وزارة الشؤون الخارجية)، نيوزيلندا (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة)، النرويج (وزارة الشؤون الخارجية)، قطر (وزارة الشؤون الخارجية)، سلوفينيا (وزارة الشؤون الخارجية)، السويد (وزارة الشؤون الخارجية)، سويسرا (وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية)، برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، المملكة المتحدة (وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية)، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، فريدرش إيبيرت شتيفتونغ، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثارين ت. ماكارتھر، ومؤسسة الوقف الوطني للديمقراطية، ومؤسسات أوبن سوسيتي، وصندوق بلوشيرز، ومؤسسة بيفوتال، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، وأمانة ستاند توغادر، وشتيفتونغ ميركاتور، وصندوق ويلسبرينغ الإنساني.



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 235, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.